اقتصاد

مدير المطاحن لـ«الوطن»:

١٠٧ آلاف ليرة كلفة طن الطحين الواحد والتهريب سببه فارق الأسعار

| عبد الهادي شباط

كشف مدير عام المطاحن زياد بلة لـ«الوطن» أن كلفة الطن الواحد من الدقيق تصل إلى ١٠٧ آلاف ليرة وذلك وفق الموازنة التقديرية للشركة العامة للمطاحن لعام ٢٠١٦، مبيناً أن الطاقة الإنتاجية اليومية في المطاحن العامة العاملة أصبحت تغطي احتياجات القطر كافة باستثناء محافظة الحسكة وذلك بعد دخول مطحنة الكسوة حيز العمل الفعلي وفي حال النقص يتم تأمين الاحتياجات عن طريق الطحن لدى القطاع الخاص.

وفيما يخص الاستعانة بالقطاع الخاص أوضح بلة أنه في بعض الحالات يتم تأمين الاحتياجات من الطحن عن طريق المطاحن الخاصة إضافة لما يتم تأمينه عن طريق الشركة العامة للمطاحن، مشيراً إلى أن الشركة بصدد إجراء دراسة متكاملة لبيان مدى الحاجة للتعاقد مع القطاع الخاص وذلك بعد دخول طاقات إضافية كانت خارج الخدمة في العام الماضي بسبب الأوضاع والظروف التي كانت تحيط بهذه المطاحن، وفي ضوء الطاقات الطحنية الحالية، وتوفير المخزون الإستراتيجي المطلوب من الجهات الوصائية.

وفيما يخص ظاهرة تهريب الدقيق التمويني على اختلاف أشكالها بيّن بلة أن الشركة العامة للمطاحن تعمل على تسليم كميات الدقيق بموجب موافقات رسمية وصادرة أصولاً عن الجهات المعنية وتنهي صلاحيتها عند هذا الحد ولا يعد من مسؤوليتها متابعة المادة بعد تسليمها وخروجها من مستودعات الشركة، حيث يصبح عمل المتابعة والرقابة لهذه الكميات بعد خروجها من اختصاص جهات ثانية.

وهنا يوضح المدير العام أنه للحد من ظاهرة التهريب ومعالجتها بشكل جذري فإن ذلك يتطلب وضع آلية جديدة لدعم المادة بحيث تحول من دون وجود فارق سعري كبير بين الدقيق التمويني المدعوم من الدولة وبين سعر المادة في الأسواق، حيث من شأن تقليص الهوة بين هذه الأسعار الحد من ظاهرة تهريب الطحين وبالتالي التخفيف من الخسارة التي تتحملها الدولة والأعباء المالية الكبيرة المخصصة لعمليات دعم مادة الدقيق التمويني والذي لابد من وصوله لمستحقيه من المواطنين من دون السماح بتهريبه والاتجار به على حساب الدولة والمواطن، حيث يعمل العديد من التجار للحصول على كميات من الدقيق التمويني بطرق وأشكال مختلفة بالتعاون مع بعض أصحاب النفوس الضعيفة لإعادة طرحه وبيعه من جديد في الأسواق وخاصة لأصحاب المحال والمخابز السياحية والمنشآت التي تحتاج الى الطحين في صناعاتها، وبالتالي تحقيق أرباح غير شرعية.

ويرى بلة أنه وريثما يتم النظر في هذا التوجه لابد أن تتضافر كل الجهود المعنية بضبط حالات التهريب والحد منها وألا تتحمل جهة واحدة هذا الأمر ولابد من تعاون حماية المستهلك مع المواطن نفسه عبر الإبلاغ عن مشاهداته للمخالفات التي يراها وعدم السكوت عنها، إضافة إلى تعاون المجالس المحلية والفعاليات الشعبية في المناطق والأحياء، وفي النهاية لابد من التشدد في تطبيق القوانين والأنظمة بحق المخالفين واتخاذ كل العقوبات والغرامات المالية التي ينص القاسنون عليها بحقهم لتكون رادعة تحد من هذه الظاهرة وخاصة أن القانون الجديد لحماية المستهلك أتاح جملة واسعة من العقوبات القاسية بحق هذه المخالفات ومنفذيها وخاصة في المواد الخاصة بالاتجار بالمواد المدعومة من الدولة وفي مقدمتها مادة الدقيق التمويني.

يشار إلى أن العقوبات بحق مهربي الدقيق التمويني التي تندرج تحت الاتجار بالمواد المدعومة من الدولة تصل في القانون ١٤ الناظم لعمل حماية المستهلك إلى الحبس وغرامات مالية تصل لأكثر من مليون ليرة حسب تقديرات القاضي المختص.

جلسة صعبة لوزير الصناعة أمام مجلس الشعب

نواب: إنتاج معمل خاص في اليوم يعادل ما ينتجه القطاع العام كله في شهر والمطلوب هيكلته.. الوزير: خسائر الصناعة ١٠٠٠ مليار ليرة

| الوطن

انتقادات عديدة وجهها أعضاء مجلس الشعب إلى وزير الصناعة كمال الدين طعمة في جلسة الأمس، حيث شكك بعضهم بالأرقام التي قدمها الوزير حول أضرار القطاع الصناعي العام والخاص مؤكدين أنها متواضعة جداً ولا تشكل أي شي من الواقع لأن ٥٠٠ مليار خسائر القطاع العام ومثلها للقطاع الخاص بالقيمة الدفترية وبسعر الصرف الحالي لا تشكل شيئاً من قيمة الخسائر الحقيقية.

وأكد بعض النواب أن دعم الوزارة للصناعيين دون المستوى المقبول ولاسيما أن لهذا الدعم أسبابه الموضوعية والذاتية، وهي ظروف التمويل، فالبضائع والمعامل سرقت ودمرت، مطالبين أن تكون هناك رؤية موضوعية تنطلق من وزارة الصناعة تكون حكيمة ذات بعد اقتصادي يساعد الصناعيين والقطاعات الإنتاجية الفعالة الداعمة للاقتصاد وقوة الليرة، وأن تستعيد دورها بالإمكانات المتوافرة لديها لضمان عودة عجلة الإنتاج فيها من جديد.

وأشار نواب آخرون إلى وجود أكثر من ٢٠٠٠ معمل معطل في المدينة الصناعية بالشيخ نجار بحلب ولا يوجد سوى ٢٠٠ منشأة تعمل، مشيرين إلى وجود معاناة حقيقية للصناعيين في نقل المواد الأولية إلى حلب وإلى غيرها من المحافظات، والأهم من ذلك انخفاض وفقدان العمالة النوعية التي لم توجد حتى تاريخه معالجات حقيقية لها، إضافة إلى غيرها من المشكلات التي أصبحت مكررة مثل ندرة الكهرباء والتمويل والقروض والوقود، محملين الحكومة هذا التقصير.

وتساءل نواب عن وجود خطة في الوزارة لإعادة هيكلة القطاع العام «ومن المعيب جداً أن يكون للوزارة معمل ألبان ومعمل سجاد وآخر لأقلام الرصاص في الوقت الذي نجد فيه كل الدول قد تقدمت صناعياً. علماً أن سورية ومنذ الاستقلال كانت من الدول الرائدة في مجال القطاع الصناعي ومتقدمة على كل دول المنطقة ولكن القطاع الصناعي للأسف لم يدعم».

وأضاف نواب: «كانت تاميكو في الثمانينيات هي الحصن الحصين لإنتاج الدواء، ولكنها للأسف لم تتطور في حين تطورت شركات الدواء في القطاع الخاص. لذا يجب دعم هذه الشركة وصرف المزيد من الأموال في مجال إنتاج الأدوية النوعية لأنه لا يعقل أن يبقى إنتاجها على ما هو عليه».

وطالب نواب وزير الصناعة بأن تكون هناك خطة وطنية لأن الدول التي نهضت خلال الحروب كانت نهضتها قوية وتطور قطاعها الصناعي «إذ علينا أن نعيد هيكلة هذا القطاع ليصبح قوياً فمعمل واحد من القطاع الخاص ينتج في يوم واحد ما ينتجه القطاع العام كله في شهر».

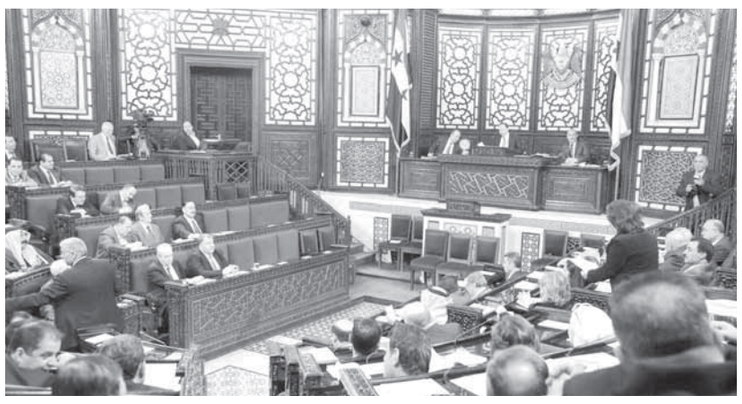

وتساءل بعض النواب عن أسباب خسائر بعض الشركات الصناعية مثل شركتي تصنيع العنب وسجاد السويداء وشركة الدباغة، إضافة إلى معرفة أسباب استمرار توقف الشركة العامة للمنتجات الحديدية والفولاذية بحماة ومعمل الإطارات، ودعوا إلى الإسراع بتسعير مادة القطن لتشجيع الفلاحين على زراعتها ودعم الصناعيين في مدينة حلب بكل الإمكانات ووضع خطة لإعادة هيكلة القطاع العام وتأمين مستلزمات الإنتاج للمعامل.

وأشاروا إلى ضرورة منح قروض للصناعيين لتمكينهم من العودة إلى السوق المحلية وإحداث معمل لصناعة الألبان والأجبان في طرطوس والاهتمام بمعامل ألبسة الأطفال وزيادتها لغلاء ثمنها.

بدوره أكد وزير الصناعة حرص الوزارة على إعادة تأهيل بعض الشركات والمعامل التي تعرضت للتخريب والدمار جراء إرهاب التنظيمات المسلحة، مبيناً أن الوزارة تمكنت من إعادة تأهيل ٢٠ شركة متضررة بشكل جزئي لكونها لا تحتاج إلى مبالغ مالية كبيرة بعد توقفها عن العمل منذ عام ٢٠١٣ وأن بعض هذه الشركات استطاع تحقيق أرباح مهمة مثل شركات تاميكو والدبس والكابلات.

وأوضح أن خسائر القطاع الصناعي العام في سورية جراء الأزمة بلغت ٥٠٠ مليار ليرة سورية ومثلها بالقطاع الخاص، مشيراً إلى أن الوزارة أجرت خلال الفترة السابقة تقويماً عاماً للشركات الصناعية يقوم على مدى التزامها بالخطط الاستثمارية والجارية وأداء مديري الشركات وقدرتهم على تجاوز العقبات والصعوبات وتطبيق الحلول الإبداعية البديلة. لافتاً إلى أن الوزارة وضعت خريطة صناعية لتحقيق تنمية متوازنة في المحافظات كافة. مؤكداً أن شركة الكابلات ليست مطروحة للاستثمار أو التشاركية وهي تلبي حاجة وزارة الكهرباء والسوق المحلية وأن الوزارة لجأت إلى تشغيل معامل الغزل والنسيج عن طريق الغير لعدم تمكنها من جلب الأقطان من بعض المناطق غير الآمنة، موضحاً أن وفداً من شركة أبولو الهندية سيأتي قريباً إلى سورية لمتابعة العمل بالشركة العامة للمنتجات الحديدية والفولاذية، كما أن الوزارة تبحث عن شريك لإعادة تشغيل معمل الإطارات بحماة بعد أن استنكفت الشركة الصينية عن العمل فيه.

وأشار إلى أن الوزارة مستمرة بسياسة استلام الأقطان من الفلاحين في الحسكة لتشغيل المحالج ومعامل الغزل على الرغم من أن تكلفة نقل الطن الواحد وصلت إلى ١٢٤ ألف ليرة علماً أن سعر الطن ١٤٠ ألف ليرة، مبيناً أن تعثر شركة عصير العنب بالسويداء يعود لأسباب تسويقية نتيجة قلة الطلب على منتجاته.

اهتمامات الحكومة هذا الأسبوع:

مكافحة الغش والتلاعب وتصنيع السخانات والرقابة على الأسماك!

| الوطن

بحث مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية يوم أمس قضايا خدمية وتنموية واقتصادية وبعض مشاريع القوانين التي تسهم في تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني والليرة السورية وتخفف من آثار الحصار الاقتصادي الجائر على الشعب السوري والاقتصاد الوطني إضافة إلى الآليات المتبعة في ضبط الأسعار في الأسواق، واتخذ مجلس الوزراء العديد من القرارات التي تسهم في دعم العملية الإنتاجية وتطوير أداء العاملين في الدولة.

وحول الشأن الاقتصادي والخدمي أكد رئيس المجلس وائل الحلقي أهمية قيام السلطات التنفيذية في المحافظات بواجباته الوطنية والمهنية والأخلاقية من خلال الوقوف على مشاكل المواطنين ومعالجتها وتلبية احتياجاتهم ومعالجة الخلل في آليات التعامل معهم في مختلف الجهات العامة، مشدداً ضرورة الارتقاء بمستوى الخدمات العامة في جميع الوحدات الإدارية في المحافظات وخاصة مناطق العشوائيات.

وشدد على ضرورة زيادة الرقابة الإنتاجية والصحية على المنتجات الغذائية المطروحة في الأسواق وورشات التصنيع ومكافحة الغش والتهريب والتلاعب بالأسعار في الأسواق المحلية.

وطلب من وزارة الزراعة الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر لتربية الثروة السمكية بكل سد مع تمويل بسيط وتوفير هذه المادة للمواطنين بالسعر المقبول، لافتاً إلى تشديد الرقابة على المنتجات السمكية في الأسواق ومطابقتها لشروط السلامة الغذائية ومشيراً إلى دور مؤسسات التدخل الإيجابي في تأمين هذه المادة للمواطنين.

وبالنسبة لمادة لفروج أكد الحلقي ضرورة الاهتمام بهذا القطاع وحمايته والحد من ارتفاع أسعار الأعلاف وخاصة مادة كسبة الصويا وتسهيل شروط الاستيراد ومراقبة الأسعار، وطلب الدكتور الحلقي من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ضرورة تأمين الأعلاف وتوفيرها من خلال المؤسسة العامة للأعلاف من أجل إعادة الاستقرار في أسعار البيض والفروج واللحوم بشكل عام وأهمية ضبط أسعار مادة اللحوم في الأسواق.

وأوضح أن الحكومة تولي اهتماماً متزايداً في التحول إلى مشاريع الطاقة البديلة وتقديم الدعم للإقلاع بها وخاصة مشاريع السخان الشمسي وتوليد الكهرباء باستخدام اللواقط الكهروضوئية وطاقة الرياح، مشيراً إلى ضرورة وجود خطة وطنية تتضمن نشر ثقافة الاعتماد على الطاقات النظيفة نظراً للفوائد الكبيرة التي تقدمها في المجال الاقتصادي والبيئي والتي تساهم في الاستثمار الأمثل للثروات الوطنية والحفاظ عليها وترشيد استهلاكها.

وطلب من وزيري الكهرباء والصناعة تصنيع السخانات الشمسية باعتبارها أولوية وطنية ملحة في ظل الظروف الحالية للتيار الكهربائي وأهمية هذا المشروع اقتصادياً وبيئياً واجتماعياً وخدمياً.

وحول واقع المنطقة الصناعية باللاذقية أكد الحلقي أنه على الرغم من إحداث هذه المنطقة منذ أكثر من ٤٠ عاماً إلا أنها لم تكن على مستوى طموحات أبناء اللاذقية، حيث طلب من نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات والوزارات المعنية بضرورة توفير البنى التحتية للمنطقة الصناعية من خدمات ومياه وكهرباء وتوطين استثمارات حقيقية تستوعب الكثير من المشاريع وخاصة مشاريع الصناعات الصغيرة والمتوسطة والحرفية من أجل إيجاد قاعدة أساسية لتطوير هذه المنطقة الصناعية وتنميتها.

وقدم الحلقي التحية لأهلنا الصامدين الصابرين بحلب رغم الحصار الاقتصادي والدمار الذي لحق بمدينتهم الصناعية في الشيخ نجار إلا أنهم تشبثوا بمدينتهم وأصروا على البقاء وهاهم يقطفون نتاج صبرهم بفضل انتصارات جيشنا الباسل، وإن الحكومة وبتوجيه مباشر من الرئيس بشار الأسد (حيث ما إن فتح طريق السلمية – أثريا – حلب خناصر) بدأت ورشات الخدمات الفنية لصيانة وتأهيل الطريق وتوفير التيار الكهربائي ومياه الشرب للمدينة وكذلك المشتقات النفطية والمواد الغذائية والتموينية والاتصالات من خلال جهود حكومية مشتركة للوزارات المعنية.

وقدم مجلس الوزراء التهنئة للشعب السوري العظيم بمناسبة الذكرى الثالثة والخمسين لثورة الثامن من آذار المجيدة التي أحدثت في سورية نهضة اجتماعية وإدارية وخدمية واقتصادية وتنموية نقلت سورية إلى مصاف الدول الإقليمية الفاعلة والمؤثرة على جميع الصعد.

وأكد الدكتور الحلقي أن ثورة الثامن من آذار المجيدة حققت طموحات الشعب السوري في التقدم والنمو والرخاء والازدهار وخاصة بعد قيام الحركة التصحيحية المباركة بقيادة القائد المؤسس حافظ الأسد باني سورية الحديثة وصانع أمجادها والتي تنامت وترسخت في ظل قيادة السيد الرئيس بشار الأسد الذي عزز مسيرة الديمقراطية وحقق التنمية المجتمعية والعلمية والتقنية والتربوية والصحية، وحصن الدولة السورية وقواها في وجه كل المشاريع الصهيوأميركية المعدة للمنطقة، مضيفاً «وتمر ذكرى ثورة الثامن آذار اليوم ونحن نواجه أعتى حرب إرهابية شهدتها البشرية وقد استطعنا الصمود والمقاومة وها نحن اليوم نصنع الانتصار تلو الانتصار بفضل صمود شعبنا وتلاحمه مع قيادته وجيشه الباسل ووقوف الأصدقاء إلى جانبنا».

بدوره قدم نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم عرضاً سياسياً شاملاً تناول فيه آخر المستجدات على الساحتين الدولية والإقليمية مشيراً إلى أهمية الانتخابات البرلمانية في سورية ودورها في تعزيز وترسيخ الحياة الديمقراطية وإصرار الشعب السوري على محاربة الإرهاب بيد والبناء والإعمار وإنجاح المصالحات الوطنية باليد الأخرى وأكد المعلم انفتاح وحرص الحكومة السورية على إنجاح المبادرات الدولية المتمثلة بإنجاح الحوار السوري السوري من دون تدخل أو إملاءات خارجية.

وخلال الجلسة، وافق مجلس الوزراء على مشروع القانون الخاص بالتشريع الوطني لتنظيم ومراقبة الاتجار الدولي بالحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض. واتخذ بشأنه الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره.

ووافق مجلس الوزراء على مشروع مرسوم إحداث صندوق الهيئة الناظمة لقطاع الاتصالات يسمى «صندوق دعم الخدمة الشاملة» يتمتع بالاستقلال المالي ويرتبط بمدير عام الهيئة، واتخذ بشأنه الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره. ويأتي مشروع المرسوم بناء على أن معظم دول العالم اعتمدت إحداث صناديق للخدمة الشاملة يتم تمويلها من خلال اقتطاع نسب معينة من إيرادات مختلف الجهات العامة في قطاع الاتصالات، وقد نص قانون الاتصالات رقم /١٨/ لعام ٢٠١٠ على إحداث صندوق للخدمة الشاملة يهدف إلى توفير الخدمات لجميع الشرائح السكانية في مختلف المناطق ولاسيما المناطق النائية التي يعتبر إيصال مختلف خدمات البريد والاتصالات إليها خاسراً من الناحية الاقتصادية، وحيث إن اتفاقيات تحويل عقود مشغلي الخلوي في الجمهورية العربية السورية إلى تراخيص قد نصت على اقتطاع ما نسبته نصف بالمئة من الإيراد السنوي للمشغلين المرخص لهما اعتباراً من بداية العام الحالي لمصلحة الصندوق المذكور، فقد قامت وزارة الاتصالات والتقانة بإعداد مشروع الصك المتضمن إحداث هذا الصندوق.

١,٧ مليار قروض «التوفير» في شهرين

| محمد راكان مصطفى

كشف مسؤول في مصرف التوفير لـ«الوطن» عن منح ٥٣١٩ قرضاً تنموياً منذ بداية العام الجاري (٢٠١٦) وحتى نهاية شهر شباط، بقيمة إجمالية بلغت نحو ١,٧ مليار ليرة سورية.

وتم منح هذه القروض عن طريق فروع ومكاتب المصرف في المحافظات، حيث كانت حصة دمشق منها ٨٧٢ قرضاً بقيمة تجاوزت ٣١٩ مليون ليرة سورية وطرطوس ١٢٣٦ قرضاً بقيمة تجاوزت ١٠٧ ملايين ليرة سورية واللاذقية ١١٩٧ قرضاً بقيمة تجاوزت ٣٦٧ مليون ليرة سورية والسويداء ٤٣٠ قرضاً بقيمة تجاوزت ١٣٢ مليون ليرة وحماة ٢١٣ قرضاً بقيمة تجاوزت ٦٨٢ مليون ليرة سورية وحمص ٨٣٣ قروضاً بقيمة تجاوزت ٢١٣ مليون ليرة سورية وحلب ٦٩ قرضاً بقيمة تجاوزت ٢١ مليون ليرة سورية.

كما بين المسؤول أن إجمالي القروض الممنوحة من المصرف خلال عام ٢٠١٥ بلغ ٦٣٧٠٥ قروض بقيمة وصلت لنحو ٢٠ مليار ليرة سورية، مقارنة بالعام ٢٠١٤ والذي وصل عدد القروض الممنوحة فيه نحو ٦٣,٣ ألف قرض بقيمة وصلت إلى ١٩,٨ مليار ليرة سورية.

يشار إلى أن مصرف التوفير قام مؤخراً بتحديد التعليمات التنفيذية للقروض التشغيلية، استناداً إلى قرار مجلس النقد والتسليف الذي أتاح للمصارف العامة، استئناف منح القروض التشغيلية، قصيرة الأجل لتمويل رأس المال العامل حصراً، وأن يتم منح قروض قصيرة الأجل لا تتجاوز مدة استحقاقها عام واحد، وفترة سماح ٣ أشهر، وبفائدة سنوية ١٤٪ تُسدّد على أقساط شهرية، ومنح قروض تمويل رأس المال العامل، الذي يشمل إجمالي احتياجات المشروع من المواد الأولية، واحتساب هذه الاحتياجات لمدة ٣ أشهر.

وبحسب التعليمات يتم منح هذه القروض لجميع الفعاليات الاقتصادية وفق شروط تشمل التراخيص والوثائق الخاصة بالمشروع، وتوافر ميزانيّتين حديثتين عن آخر عامين للمشروع، مصدّقة من محاسب قانوني معتمَد، وجدول تفصيلي بالطاقة الإنتاجية السنوية، والمواد الأولية المطلوبة، مع أحقيّة المصرف قبول تمويل رأس المال العامل لفعالية حديثة التأسيس، في حال تضمّن المشروع فرصة استثمارية نوعية، ويحدّد المصرف الحد الأقصى للقرض للمتعامل الواحد، على أساس الفعالية التي يمارسها والغاية من القرض، وصافي إمكانياته المالية في مشروعه، وسمعته والضمانات المقدّمة، بحيث لا يتجاوز الحد الأقصى للقرض التشغيلي الممنوح ٥٠٪، من تكلفة الاحتياجات السنوية للمشروع، في القطاعات كافة وبما لا يتجاوز مبلغ مليون ليرة، إضافة إلى أن التعليمات الصادرة عن المصرف طالبت بضرورة توافر الضمانات وطرق استعمال القرض، ونسبة ٥٠٪ من التمويل الذاتي، وربحية المشروع الكافية لسداد الأقساط، وحساب الفائدة من تاريخ التنفيذ حتى تاريخ الاستحقاق، إضافة إلى غيرها من الشروط والضمانات المطلوبة.

١١٩٩ مليار ليرة سورية حجم الاستثمار في عدرا الصناعية

بدور لـ«الوطن»: تسليم أكثر من ٤ آلاف مقسم صناعي وتشغيل نحو ٥٥ ألف عامل

| علي محمود سليمان

بيّن مدير مدينة عدرا الصناعية المهندس زياد بدور أن الواقع الحالي للاستثمار في مدينة عدرا الصناعية موزع إلى ٤٠٢٨ مقسماً صناعياً تم تسليمها إلى مشغليها، بمساحة ١٠٧٠ هكتاراً للمقاسم المسلّمة، وبعدد عمال يصل إلى ٥٤٧٣٢ عاملاً، وبحجم استثمار وصل إلى ١١٩٩ مليار ليرة سورية مع بداية عام ٢٠١٦، ووصل عدد المعامل التي تمت المباشرة ببنائها ٢٣٥٩ معملاً، والمنشآت الصناعية العاملة ١٣٤٠ منشأة، وتم منح ٣٤٠٣ رخص بناء.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح بدور أنه تم تنفيذ ١١٥٢ كم من شبكات الكهرباء، و٩٠٠ كم من شبكات المياه، و٥٧٠ كم من شبكات الصرف الصحي، و٦٠٠ كم من شبكات الطرق الفرعية والرئيسية، و٤٧٣ كم من شبكات الري، و٢١٠ كم من شبكات الهاتف، حيث تقوم المدينة الصناعية بخلق المناخ المناسب للاستثمار عبر تهيئة هذه المواقع بشبكات البنى التحتية من المياه والهاتف والكهرباء إضافة إلى الطرق والصرف الصحي، ويتم تنفيذ هذه الخدمات على ٦ مراحل بناءً على الطلب على المقاسم.

وأشار بدور إلى أن المساحة الإجمالية للمدينة الصناعية تبلغ ٧٠٠٠ هكتار تقسم إلى ٣٥٠٠ هكتار على المناطق الصناعية بنسبة ٥٠٪ من مساحة المدينة، تضم ١٢٠٠٠ موقع لمنشأة صناعية وحرفية من مختلف أنواع الصناعات، موزعة على صناعات كيميائية ٣٥٪ من المقاسم الصناعية، وصناعات هندسية ٣٥٪، وصناعات غذائية ٢٠٪، وصناعات نسيجية ١٠٪، و٣٥٠٠ هكتار المنطقة السكنية والتجارية والإدارية بنسبة ٥٠٪ من مساحة المدينة، وتبلغ مساحة منطقة المستودعات نحو ١٦٠ هكتاراً.

إضافة إلى وجود دراسة لتنظيم محاور الدخول الثلاثة إلى عدرا الصناعية من المدخل الشرقي من جهة مدينة الضمير (طريق بغداد الدولي)، والمدخل الغربي من جهة المحلق الشمالي وعقد جسر بغداد ٨ كم، والمدخل الجنوبي من جهة مطار دمشق الدولي وطوله ٢٠ كم، إضافة إلى أن المدينة الصناعية مخدمة بسكة حديدية لتأمين نقل الركاب وأخرى لشحن البضائع، ويتم إعداد دراسات حالياً لإقامة محطات توقف ضمن المدينة على هذه السكك.

ولفت بدور إلى وجود تفاعل وتكامل بين مختلف أنواع الصناعات في المدينة الصناعية بحكم تجاورها وتمركزها في منطقة واحدة ما يساعد في تغطية احتياجات بعضها بعضاً، وتأمين مقاسم مخدمة بكامل خدمات البنى التحتية وجاهزة لإقامة المعامل والمنشآت الأمر الذي يؤدي إلى توفير الوقت والجهد اللازمين لتأمين هذه الخدمات، إضافة إلى بيع الأراضي للمستثمرين بالتقسيط ولمدة خمس سنوات بسعر التكلفة، وتكلفة الإنشاء بالمدينة تقل ٣٠٪ من كلفتها خارج المدينة.

وأضاف مدير عدرا الصناعية إن مجالات الاستثمار متاحة في المقاسم المعدة للصناعة بجميع أنواعها الهندسية والنسيجية والكيميائية والغذائية وبكل الفئات والمساحات، والاستثمار في مجال محطات معالجة مياه الصرف الصحي والصرف الصناعي، والاستثمار في مجال محطات معالجة إدارة النفايات الصلبة سواء محطات المعالجة أم آليات جمع النفايات، إضافة إلى الاستثمار في المناطق الإدارية والتجارية والمركزية ومركز الخدمة المحلية والاستثمار في المجال السكني والسياحي وفي مجال النقل.